

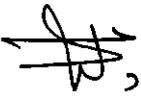
2/500

عمان في 2018/05/06

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الادارية / الدنوان
٧ ، بناية ٢٠١٨
الرقم التسلسلي
الجهة المختصة
الرقم
الجهة المختصة
الرقم
الجهة المختصة

للمرسل
* بورصة عمان
* المدعى
اليوسوان

السادة المحترمين،
هيئة الأوراق المالية،
عمان.

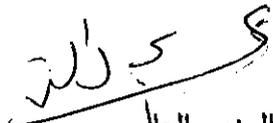

٥/٧

تحية طيبة وبعد ،

نرجو أن نرفق لكم طياً محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس والستون لشركة التأمين الأردنية
المنعقد بتاريخ 2018/4/26 موقفاً حسب الأصول.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،


المدير العام
عماد عبد الخالق

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي

السادس والستين لشركة التأمين الأردنية ش.م.ع

المنعقد يوم الخميس الموافق 2018/4/26 الساعة الحادية عشرة صباحاً

في مكاتب الشركة (الطابق الثالث) في جبل عمان / الدوار الثالث

بناءً على دعوة مجلس إدارة شركة التأمين الأردنية ش.م.ع وعملاً بأحكام المواد 169، 171 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته. عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها السادس والستين في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2018/4/26 في مكاتب الشركة (الطابق الثالث) /جبل عمان - الدوار الثالث، للنظر في جدول الأعمال المبين أدناه:

1. تلاوة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية رقم (65) المنعقدة بتاريخ 2017/4/27.
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 وخطة عمل الشركة للسنة التالية والمصادقة عليهما.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية 2017.
4. مناقشة حسابات وميزانية الشركة للسنة المالية 2017 والمصادقة عليها.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017.
6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية القادمة وتحديد أتعابهم.
7. إصدار الكفالات البنكية اللازمة واستخدام قروض وتسهيلات بنكية لتغطية متطلبات هيئة التأمين في الإمارات العربية المتحدة.
8. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال بموجب القانون مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة وعلى أن يقترن إدراج هذه الأمور في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالاجتماع.

ترأس الاجتماع السيد عثمان "محمد علي" بدبير/رئيس مجلس الإدارة، حيث رحب

بالسادة:

- 1- السيد بادي القب /مندوب مراقب عام الشركات.
- 2- السادة: رمزي أيوب ومحمد العمور/مندوبي إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- 3- السادة: إيهاب جمعة وأحمد منكو/ مندوبي ديلويت أند توش (الشرق الأوسط).
- 4- الملازم أول قاسم النصور /مندوب وزارة الداخلية.

كما راجب بالاعتراف بالطلب من السيد بادي القب/مندوب مراقب عام الشركات إعلان

قانونية الجلسة. مصدق/ صورة طبق الأصل

٠٦ أيار ٢٠١٨

1

شركات المساهمة العامة والخاصة

(١٩٧٧٥)

١٦ ١٨ ٢٠١٨
Leese

تتمة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي بتاريخ 2018/4/26

السيد مندوب مراقب عام الشركات/ السيد بادى القب:

بسم الله الرحمن الرحيم، بصفتي مندوب مراقب عام الشركات أرحب بالحضور وأعلن أنه حضر هذا الاجتماع ثمانية عشر مساهماً من أصل 498 مساهماً ويحملون أسهماً بالأصالة مقدارها 17,293,125 سهماً (سبعة عشر مليوناً ومائتان وثلاثة وتسعون ألفاً ومائة وخمسة وعشرون سهماً) وأسهماً بالوكالة مقدارها 6,817,439 سهماً (ستة ملايين وثمانمائة وسبعة عشر ألفاً وأربعمائة وتسعة وثلاثون سهماً) أي ما مجموعه 24,110,564 سهماً (أربعة وعشرون مليوناً ومائة وعشر آلاف وخمسمائة وأربعة وستون سهماً) من أصل رأس المال المدفوع البالغ ثلاثون مليون سهم وما يشكل ما نسبته 80.35% من رأس المال.

كما حضر النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة حيث حضر ثمانية أعضاء من أصل أحد عشر عضواً.

وقد حضر مدقق حسابات الشركة ديلويت أند توش، وقد تم التأكد من كشوف المساهمين وقانونية إرسال الدعوات والنشر في الصحف والتلفزيون. وبناءً عليه فإن هذا الاجتماع قانوني وجميع القرارات الصادرة عنه قانونية وملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين لمن حضر منهم أو لم يحضر. وأطلب من الرئيس تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات والمباشرة بمناقشة جدول الأعمال.

السيد عثمان بدير/رئيس الجلسة

شكراً للسيد بادى القب/مندوب مراقب عام الشركات وأعين السيد مصطفى محمد دحبور كاتباً للجلسة والسيد الدكتور محمد مال الله وجواد جنب مراقبين لفرز الأصوات إن لم يكن للهيئة العامة اعتراضاً على ذلك. ونبدأ بمناقشة جدول الأعمال:

أولاً: تلاوة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية رقم (65) المنعقدة بتاريخ 2017/4/27:

بدايةً أطلب من السيد مصطفى دحبور/ كاتب الجلسة تلاوة القرارات الصادرة عن الجلسة السابقة للهيئة العامة السابقة إن لم يكن هناك اعتراضاً على ذلك. وبموافقة الهيئة العامة قام السيد مصطفى دحبور/كاتب الجلسة بتلاوة القرارات التي صدرت عن الهيئة العامة السابقة رقم (65) فقط.

ثانياً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية 2017:

طلب السيد عثمان بدير من السيد إيهاب جمعة ممثل مدققي الحسابات شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) تلاوة التقرير عن السنة المالية 2017. وقد قام السيد إيهاب جمعة بتلاوة الرأي الوارد في التقرير.

17
دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل
٠٦ أيار ٢٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

تتمة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي بتاريخ 2018/4/26

ثالثاً :

البند ثانياً ورابعاً وخامساً من جدول الأعمال:
طلب السيد عثمان بدير دمج البنود أعلاه ومناقشتها إن لم يكن للهيئة اعتراض على الدمج.

وبعد أخذ موافقة الهيئة العامة على ذلك بطلب من السيد بادي القب/ مندوب مراقب عام الشركات تم البدء بمناقشتها.

أفاد السيد علي عبد القادر هديب/ ممثل غرفة التجارة الدولية أنهم لم يتسلموا دعوة حضور الاجتماع لغاية الآن وإنما تم الحضور بناءً على قراءة الإعلان في الصحف المحلية ولم يتم الإطلاع على البيانات المالية. ومن إطلاعي على التقرير السنوي الآن لاحظت أن مدقق حسابات الشركة هو السيد كريم النابلسي. وتقرير ديوليت يحمل توقيع، وأوجه السؤال إلى السيد مندوب مراقب عام الشركات: هل يجوز أن يقرأ التقرير شخص آخر غير السيد كريم النابلسي؟

أجاب مندوب مراقب عام الشركات أن حضور أي مندوب من مكتب تدقيق الحسابات يعتبر قانوني وكفي. ولكن في حالة عدم قدرة هذا المندوب على الإجابة على أي استفسار فإن الاعتراض في محله.

أضاف السيد عثمان بدير أن هذه الفترة تشهد ضغطاً على مكاتب التدقيق لتزامن اجتماعات الهيئات العامة في وقت واحد، مما يحول دون قدرة الشخص الذي وقع على التقرير على حضورها جميعاً.

أما بالنسبة لعدم وصول الدعوة في الوقت المناسب فقد أجاب السيد عثمان بدير أن إرسال الدعوات بواسطة البريد لا يصل بعضها في الوقت المناسب وهي مشكلة عامة وستنتهي هذه المشكلة عندما سيتم إرسال الدعوات إلكترونياً في المستقبل.

وقد أيد مندوب مراقب عام الشركات في ذلك وأضاف أن إرسال الدعوات يتم بواسطة البريد ويصاحبها الإعلان عن اجتماعات الهيئات العامة عن طريق الإعلانات المقروءة والمرئية. وجميع هذه الوسائل قانونية تؤدي الغرض في إيصال المعلومة إلى المساهمين.

وتعقيباً على النتائج المالية لعام 2017 أوضح السيد عثمان بدير أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة أثرت تأثيراً كبيراً على نتائج هذا العام. مما جعل منه عاماً استثنائياً. وقد تم تجاوز هذه المرحلة وحققت الشركة أرباحاً في الربع الأول لعام 2018.

وتبذل الإدارة جهوداً كبيرة لتحقيق نتائج جيدة. وأضاف أن شركة التأمين الأردنية هي أول شركة تأمين وطنية في الأردن وتنبوا مكانة مرموقة في قطاع التأمين، وهي الشركة الوحيدة التي لها فروع ومساهمات في دول الخليج والعراق، وقد شهدت الفروع والمساهمات الخارجية أيضاً ظروفًا صعبة خلال السنتين الأخيرتين ولكن بحمد الله وضع الشركة في الأردن والخارج في تحسن.

وبعد مناقشة البنود أعلاه ثانياً ورابعاً وخامساً وسماع تقرير مدقق الحسابات صادقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة وأعمالها عن السنة المالية 2017 والخطة المستقبلية للشركة لعام 2018 بعد مناقشتها وسماع

تقرير مدقق الحسابات
دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل
٠٦ أيار ٢٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

تتمة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي بتاريخ 2018/4/26

رابعاً : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017: وافقت الهيئة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 بموجب القانون وبما اطلعت عليه الهيئة العامة.

خامساً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية القادمة 2018 وتحديد أتعابهم: طلب السيد عثمان بدير من الهيئة العامة الموافقة على توصية لجنة التدقيق الداخلي في الشركة بتعيين السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) لتدقيق حسابات الشركة للعام القادم 2018. إلا إذا كان هناك من يرغب بترشيح نفسه من مدققي الحسابات. ولما لم يتقدم أحد للترشيح فقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعيين السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) لتدقيق حسابات الشركة لعام 2018 وترك تحديد أتعابهم لمجلس الإدارة.

سادساً : إصدار الكفالات البنكية اللازمة واستخدام قروض وتسهيلات بنكية لتغطية متطلبات هيئة التأمين في الإمارات العربية المتحدة. أوضح السيد عثمان بدير أن القوانين والتعليمات التي صدرت عن هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة (والمعلقة بتوفير السيولة اللازمة لتغطية متطلبات رأس المال والالتزامات الناتجة عن العمل التشغيلي) فرضت على الشركة في المرحلة الحالية اللجوء إلى مصادر التمويل المبنية أعلاه. وطلب من الهيئة العامة الموافقة على هذا البند للحفاظ على ترخيص الشركة هناك باعتباره أولوية لاستمرار التواجد التاريخي للشركة في الإمارات والاستفادة من تطبيق القوانين والتعليمات التي ستؤدي إلى تقليص عدد الشركات وتنظيم قطاع التأمين، مما يعطي فرصاً أكبر للشركات التي ستستمر في العمل. وقد سبق لنا مواجهة مثل هذا الوضع في السعودية قبل حوالي عشر سنوات وحافظنا على وجودنا هناك من خلال المساهمة في تأسيس شركة وطنية سعودية بنسبة 12.2% من رأس المال البالغ 200 مليون ريال سعودي، وقد وفرنا المال اللازم لهذه المساهمة في حينه. وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على هذا البند.

سابعاً : بموجب البند الثامن من جدول أعمال الهيئة العامة الذي ينص على: أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال بموجب القانون مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة وعلى أن يقترن إدراج هذه الأمور في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالاجتماع. وبناءً على اقتراح ما يزيد عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع إضافة بند للموافقة على التسهيلات الممنوحة للشركة من البنك العربي في الحساب الجاري مدين والكفالات والقروض المتجدد لغايات توفير السيولة لمواجهة الالتزامات التشغيلية للشركة. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك.

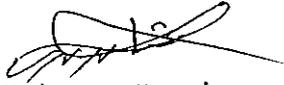
شكر السيد عثمان بدير الحضور متمنياً أن يتجدد هذا اللقاء السنوي وبناتج أفضل.

دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الاصل
١٦
وعليه ختمت الجلسة،،،
٢٠١٨ - ٤ - ٦
شركات المساهمة العامة والخاصة

ننمة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي بتاريخ 2018/4/26

وبهذا تكون قرارات الهيئة العامة في هذه الجلسة كما يلي:

- 1- الموافقة على وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية رقم (65) المنعقدة بتاريخ 2017/4/27 والقرارات الصادرة عنها بعد سماعها.
- 2- المصادقة على البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة وأعمالها عن السنة المالية 2017 والخطة المستقبلية للشركة لعام 2018 بعد مناقشتها وسماع تقرير مدققي الحسابات.
- 3- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 بموجب القانون وحسب ما اطلعت عليه الهيئة العامة.
- 4- الموافقة على انتخاب السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) لتدقيق حسابات الشركة لعام 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 5- الموافقة على إصدار الكفالات البنكية اللازمة واستخدام قروض وتسهيلات بنكية لتغطية متطلبات هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 6- الموافقة على التسهيلات الممنوحة للشركة من البنك العربي في الحساب الجاري مدين والكفالات والقروض المتجدد لغايات توفير السيولة لمواجهة الالتزامات التشغيلية للشركة.


 عثمان "محمد علي" بدير
 رئيس مجلس الإدارة

بادي القنب
 مندوب مراقب عام الشركات


 مصطفى محمد دحبور
 كاتب الجلسة



١٦
 دائرة مراقبة الشركات
 مصدق / صورة طبق الأصل
 ٠٦ أيار ٢٠١٨
 شركات المساهمة العامة والخاصة